PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2024) 61(11): 67-81
ISSN: 1553-6939

Fundamentals of the renewal of Arabic grammar according to Shawqi Dhaif through his book "Renewal of Grammar".

Dr. Noureddine Medkour[1]
[1]Mohamed Lamine Debaghin University, Setif 2 (Algeria).
The E-mail Author: n.medkour@univ-setif2.dz

Received: 03/2024 **Published: 10/2024**

Abstract:
The call for the simplification and renewal of Arabic grammar is not a phenomenon of modern times; rather, it began with early linguists after the appearance of Sibawayh's book. Margins and commentaries to the book appeared to explain and clarify difficult concepts for its readers. Subsequently, other calls were made for the need to abandon many issues that made grammar difficult for its learners, such as the theory of agents and causes. This call was made by Ibn Mudaa al-Qurtubi in his book "The Refutation of the Grammarians".
Later, Mostafa Ibrahim published "Reviving Grammar" in which he called for a reconsideration of many issues. Then Shawqi Dhaif wrote a book called "Renewal of Grammar" in which he argued for adding some points to grammar and abolishing others.

Keywords: Arabic grammar, renewal of grammar, simplification of grammar.

أسس تجديد النّحو العربيّ عند شوقي ضيف من خلال كتابه تجديد النّحو

الدكتور نورالدين مذكور[1]
[1]جامعة محمّد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر).

الملخّص:
لم تكن الدّعوة إلى تيسير النّحو العربيّ، وتجديده وليدة العصر الحديث؛ وإنّما بدأها اللّغويّون الأوائل بعد ظهور كتاب سيبويه، فظهرت الشّروح والحواشي والتّعليقات على الكتاب بغية شرحه، وتذليل ما استصعب فهمه على مريديه، ثمّ ظهرت بعد ذلك دعوات

أخرى تدعو إلى ضرورة التّخلّي عن مسائل كثيرة صعّبت النّحو على طالبيه، مثل نظريّة العامل، والعلل... وكانت هذه الدّعوة من ابن مضاء القرطبي في كتابه الردّ على النّحاة.
بعدها ظهر كتاب إحياء النّحو لمصطفى إبراهيم دعا فيه إلى ضرورة إعادة النظر في مسائل كثيرة، ثمّ جاء شوقي ضيف ووضع كتابا سمّاه تجديد النّحو، وفيه دعا إلى إضافة بعض المسائل إلى النّحو، وإلغاء مسائل أخرى منه.
الكلمات المفتاحية: النّحو العربيّ، تجديد النّحو، تيسير النّحو.

مقدّمة:

كان من دوافع تقعيد القواعد ظهور اللّحن، وممّا يُروى أنّه قدم أعرابيّ في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب –رضي الله عنه- فقال من يقرئني شيئا ممّا أنزل من القرآن؟ فأقرأه رجل سورة براءة، فقال:(**أنّ الله بريء من المشركين ورسولُه**)[1]، بجرّ رسوله، فقال الأعرابيّ: أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمرَ بن الخطاب مقالةُ الأعرابيّ فدعاه، فقال يا أعرابيّ، أتبرأ من رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم-، فقال: يا أمير المؤمنين، إنّي قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني؟ فأقرأني هذا سورة براءة...وذكر الحادثة...
فأخبره عمر –رضي الله عنه- بأنّ كلمة (رسولُه) مرفوعة، فقال الأعرابي: "وأنا والله أبرأ ممّن برئ الله ورسوله منهم" فأمر عمر ألاّ يُقرئ القرآن إلّا عالم بالعربية.[2]
بعد هذه الحادثة وغيرها شعر بعض اللّغويين بخطورة الموقف، فقاموا بتقعيد القواعد، ويُروى أنّ عليّا بن أبي طالب – رضي الله عنه – أوّل من وضع النّحو لأبي الأسود الدّؤلي.[3]
وأكمله سيبويه الذي وضع الأدلّة والشّواهد من كلام العرب لقواعد هذا العلم، فقد جمع في كتابه ما تفرّق من أقوال من تقدّمه من العلماء كالأخفش أبي الخطّاب، والخليل، ويونس، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم[4]... فأصبح كتاب سيبويه أساسا لكلّ من كتب بعده في علم النّحو.
ثمّ ظهر بعد ذلك أنّ كتاب سيبويه يحتاج إلى شروح، فظهرت التّعليقات والحواشي، مثل: شرح السيرافي، وشرح الرّماني...
قال عباس حسن:" والحقّ أنّ (النّحو) منذ نشأته داخلته-كما قلنا- شوائب؛ نمت على مرّ اللّيالي، وتغلغلت برعاية الصّروف، وغفلة الحرّاس؛ فشوّهت جماله، وأضعفت شأنه؛ وانتهت به إلى ما نرى."[5]
فظهرت بعض المحاولات تدعو إلى ضرورة إصلاح النّحو وتيسيره، ومن بين اللّغويين الّذين دعوا إلى ذلك شوقي ضيف في كتابه تجديد النّحو.

دعوات التجديد قبل شوقي ضيف:

شعر بعض اللّغويين من قديم بضرورة تيسير النّحو العربيّ وتجديده، فظهرت عدّة محاولات، يحسن بنا أن نذكرها قبل أن نعرّج على دعوات شوقي ضيف، منها:

1-دعوة ابن مضاء القرطبي[6]:

لقد كان لعلماء الأندلس دور بارز في إثراء المكتبة العربيّة بكثير من المؤلّفات، وعلى رأسها علم النّحو، ومن بين علماء الأندلس الذين تركوا بصمة في النّحو العربيّ: ابن خروف، ابن حيّان، ابن الضائع، ابن مالك، ابن مضاء القرطبي...

وكان لهذا الأخير كتاب هاجم فيه النّحويين المشارقة، سمّاه الردّ على النّحاة، ورأى أنّ ممّا صعّب النّحو التّعقيد الذي لحقه نتيجة إدراج بعض المسائل التي لا تخدمه، فدعا للتّيسير، نابذا التكلّف والتّعقيد.

بعض المسائل التي عارضها ابن مضاء القرطبي:

بيّن ابن مضاء الغرض من تأليف الكتاب في مقدّمة كتابه الردّ عن النّحاة؛ حيث قال بأنّ النّحاة الأوائل وضعوا صناعة النّحو لحفظ كلام العرب من اللّحن، وصيانته من التّغيير، إلّا أنّه يؤاخذهم بأنّهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا القدر الكافي، فتوعّرت المسالك، ووهنت المباني،[7] ومن المسائل الّتي دعا إلى الاستغناء عنها:

نظريّة العامل:

العامل هو ما يؤثّر في اللّفظ، وهو كما قال الجرجانيّ: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب."[8]

وتمّ تقسيم العوامل إلى عوامل لفظيّة وعوامل معنويّة، وسبب هذا التّقسيم بيّنه ابن جنّي بقوله: "وإنّما قال النّحويّون: عامل لفظيّ، وعامل معنويّ؛ ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عَمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلّق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم."[9]

يعيب ابن مضاء على النّحاة ادّعاءهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظيّ، وأنّ الرّفع يكون بعامل لفظيّ وبعامل معنويّ.[10]

فصرح أنّ العامل ما هو إلاّ المتكلّم، وليس كما يعتقده الجمهور من أنّ العامل لفظيّ أو معنويّ، وهذا ما ذهب إليه كذلك ابن جنّي في قوله: "... ومحصول الحديث فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره."[11]، يظهر جليّا أنّ ابن مضاء تأثّر بابن جنّي في موقفه من العوامل.

العلل:

قسّمت العلل إلى: علل تعليميّة، وعلل قياسيّة، وعلل جدليّة.[12]

لكنّ ابن مضاء القرطبي دعا إلى الإبقاء على العلل الأوّل في النّحو، وإسقاط العلل الثّواني والثّوالث، وذلك مثل سؤال السّائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد)، لم رُفع زيد؟ فيُقال: لأنّه فاعل، وكلّ فاعل مرفوع، فيُقال: ولمَ رُفع الفاعل؟ فالصّواب أن يُقال له كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.[13]

من المثال الّذي طرحه ابن مضاء يظهر أنّه يقبل العلل الأوّل، فعلّة رفع الفاعل هي أنه فاعل وفقط، هكذا نطقت به العرب وهكذا وصل إلينا بالتّواتر.

ويضرب مثالا لذلك بالفقيه الّذي يقول بأنّ هذا الشّيء حرام، فإذا سئل لمَ حُرّم؟ فالجواب على ذلك غير واجب على الفقيه.[14]

2-دعوة إبراهيم مصطفى[15]لإحياء النّحو:

من بين اللّغويين الّذين طالبوا بإحداث تغييرات في النّحو العربيّ مصطفى إبراهيم، ومن بين المسائل التي ذكرها في كتابه إحياء النّحو:

-في حدّ النّحو كما رسمه النّحاة:

يعيب مصطفى إبراهيم على النّحويين قصرهم النّحو على آخر حرف من الكلمة؛ أي الإعراب، ويرى أنّ هذا تضييق شديد لدائرة البحث النّحويّ، فالنّحو ينبغي أن يكون هو قانون تأليف الكلام.[16]

-العوامل:

يعيب إبراهيم مصطفى على النّحويين البصريين والكوفيين تأثّرهم بالفلسفة الكلامية وإدراجها في النّحو، ورأوا أنّ الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدّل بتبدّل التّركيب، ولم يقبلوا أن يكون المتكلّم محدث هذا الأثر، لأنّه ليس حرّا فيه يحدثه متى يشاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملا مقتضيا وعلّة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام، فعدّدوا هذه العوامل، ورسموا قوانينها.[17]

- معاني الإعراب:

يقول إبراهيم مصطفى بأنّ علامات الإعراب دوالّ على المعاني، فالضّمّة عَلَم الإسناد، ودليل أنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدّث عنها، والكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها[18]، بأداة أو دونها، مثل: (كتابُ محمّد، كتابٌ لمحمّد)، والفتحة حسب رأي إبراهيم مصطفى ليست علامة إعراب، ولا تدلّ على شيء، وإنّما هي حركة خفيفة فقط، فللإعراب –حسب رأي مصطفى إبراهيم- الضّمّة والكسرة فقط، وليستا بقيّة من مقطع، ولا أثرا لعامل من اللّفظ، بل هما من عمل المتكلّم ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام.[19]

-الدّعوة إلى إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب:

يقول مصطفى إبراهيم بأنّ النّحاة قد أطالوا بذكر علامات إعراب أخرى، سُمّيت العلامات الفرعيّة، وجُعلت نائبة عن العلامات الأصليّة، ويرى مصطفى إبراهيم ألّا داعي لهذا التّفصيل والإطالة بتقسيم علامات الإعراب إلى علامات أصليّة وأخرى فرعيّة.[20]

دعوة شوقي ضيف[21] لتجديد النّحو:

لعلّ السّبب الذي جعل الدّكتور شوقي ضيف يفكّر في تجديد النّحو وتيسيره أنّه لمّا قام بتحقيق كتاب الرّد على النّحاة لابن مضاء القرطبي ونشره سنة 1947، اقتنع بما ذهب إليه هذا الأخير، وكان هذا العمل باعثا على تفكيره في تجديد النّحو، وعرضه عرضا حديثا.

وأقام هذا التّجديد على بعض الأسس:

الأساس الأوّل:

-إعادة تنسيق أبواب النّحو:

دعا شوقي ضيف إلى إعادة تنسيق أبواب النّحو، ومسّ هذا خمسة أبواب وهي:

-الباب الأوّل:

- حذف باب كان وأخواتها: يعترض شوقي ضيف على البصريين إعرابهم (كان وأخواتها) أفعالا ماضية ناقصة، ففي جملة (كان زيد مسافرا)، يقول البصريّون بأنّ (زيد) اسم لكان،

و(مسافرا) خبر لكان[22]، وهذا الإعراب سار مع جميع أخوات كان: ظلّ، بات، صار، أضحى، أصبح، أمسى، ليس، مازال، ما برح، ما انفكّ، ما فتئ.

ويقول: "وواضح أنّ (كان وأخواتها) تعدّ بهذا الإعراب خللا كبيرا دخل على الجملة الفعليّة."[23] وحجّة شوقي ضيف في ذلك لماذا كلّ الأفعال في العربية تحتاج إلى فاعل إلّا هذه الأفعال جاءت ناقصة ولا فاعل لها؟

بينما يقول عباس حسن: "و(كان) النّاسخة وأخواتها من الأفعال التي تعمل عملها لا ترفع فاعلا، ولا تنصب مفعولا به، ولا تحتاج لأحدهما ما دامت ناسخة."[24]

ويرى شوقي ضيف أنّ الخروج من هذا الخلل الكبير سهل، وذلك بتبنّي رأي مدرسة الكوفة، لأنّ (كان وأخواتها) عندهم أفعال لازمة مثل غيرها من الأفعال، والاسم المرفوع في جملة (كان محمّد مسافرا) فاعل مرفوع، والاسم المنصوب حال[25]، وممّا يعزّز صحّة مذهب الكوفيين حسب شوقي ضيف أنّ (كان وأخواتها) تأتي لازمة، فإنّه يقال: كان الأمر أي حدث، وأمسى زيد أي دخل في وقت المساء.

لهذا يدعو شوقي ضيف إلى الأخذ برأي الكوفيين لسدّ ثلم ثلاث[26]:

1-ثلمة الفعل وأنّ منه التّام والنّاقص وهو كان واخواتها.

2-وثلمة المرفوع بعد الفعل وأنّه ليس فاعلا.

3-وثلمة الخبر وأنّه قد يكون منصوبا بعد كان وأخواتها.

ويرى سيبويه أنّه لا يجوز الاقتصار على الفاعل، "وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر"[27]

ويقرّ سيبويه في موضع آخر أنّ كان قد تأتي تامّة وتقتصر على الفاعل فقط، ويضرب مثالا (قد كان عبد الله) أي قد خلق عبد الله، وقد كان الأمر، أي وقع الأمر.[28]

الباب الثّاني:

- باب ما، ولا، ولات، العاملات عمل ليس:

ما دامت هذه الحروف تعمل عمل ليس، و(ليس) من أخوات كان، وأصبحت تُعرب في مثل جملة (ليس زيد حاضرا) حسب رأي شوقي ضيف، ليس: فعلا ماضيا لازما، وزيد: فاعلا، وحاضرا: حالا، فوجب حذفها.[29]

ويقول سيبويه بأنّ الحرف (ما) يعمل عمل ليس عند أهل الحجاز، وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهل، أي لا يعملونها، وهو القياس.[30]

أمّا (لات) فلا يليها إلّا ظرف منصوب، ولا تكون إلّا مع الحين[31]، مثل قوله تعالى: (ولات حين مناص)[32]، فتفاديا للتأويل، يقترح شوقي ضيف أن يقال: لات: حرف لنفي الظّرف، وحين بعدها ظرف منصوب مضاف.[33]

الباب الثّالث:

-حذف باب كاد وأخواتها:

يقترح شوقي ضيف حذف باب كاد وأختيها وهي (كرب وأوشك) وهي أفعال مقاربة، ومن أخواتها أفعال التّرجّي (عسى وحرى واخلولق)، ومن أخواتها أفعال الشّروع (شرع، أخذ، طفق، جعل، هبّ، علق)، وهذه الأفعال يليها اسم مرفوع، ثمّ فعل مضارع قد يكون

مقترنا بأن أو لا يقترن بها[34]، ونحاة البصرة يعربون الاسم المرفوع بعد هذه الأفعال اسما لها، وجملة المضارع خبرا.[35]

ويرى شوقي ضيف أنّ إعراب: كاد زيد أن يقوم، زيد: اسم كاد، وأن يقوم: جملة خبر، إعراب لا يستقيم إطلاقا، خاصّة إذا اقترن المضارع بأن المصدريّة، والسّبب في ذلك لو أنّنا حذفنا كاد، يبقى: زيد أن يقوم، وهو تعبير خاطئ، لأنّه إخبار عن اسم الذّات باسم المعنى.[36]

ويقول بأنّ سيبويه تنبّه إلى ذلك، فقال بأنّ كاد وعسى فعلان متعدّيان والمرفوع بعدهما فاعل، وجملة المضارع التّالي لهما مفعول به، فإن قيل: كاد زيد يقوم، وعسى زيد يقوم، كان معنى الجملة: قارب زيد القيام، فمعناها جميعا عنده قارب.[37]

لهذا ألغى شوقي ضيف باب كاد وأخواتها وأضافه إلى المفعول به.

الباب الرّابع:

إلغاء باب ظنّ وأخواتها:

لظنّ أخوات كثيرة، منها ما يفيد اليقين أو الشّكّ (علم، رأى، درى، ألفى، حسب، وجد، زعم، عدّ، خال) وكلّها أفعال متصرّفة إلّا تعلّمْ، وهبْ جاءتا بصيغة الأمر، ومن أخوات ظنّ ما يفيد التّصيير والتّحويل، مثل: (جعل، ردّ، اتّخذ، صيّر، حفر، بنى، فصّل، تيقّن، تبيّن، شعر، أصاب، تمنّى، اعتقد، توهّم، سمع، صادف)، وحكم هذه الأفعال أنّها تتعدّى إلى مفعولين، مثل: (ظننت زيدا مسافرا)[38].

وأصل المفعولين جملة اسمية تتكوّن من مبتدأ وخبر (زيد مسافر)، ويرى شوقي ضيف أنّ هذا باطل، لأنّنا لو حذفنا ظنّ في قولنا: (ظننت زيدا عَمرا)، صارت الجملة (زيد عَمرو) وهذا لا يستقيم إلّا إذا أريد به التّشبيه، وهذا غير مقصود، والمقصود هو (ظننت زيدا عمرا نفسه لا شبه عمرو)[39]، ولهذا يقول شوقي ضيف بأنّ باب ظنّ وأخواتها بذلك أصبح متداعيا، ولا داعي لفتح باب له في كتب النّحو.[40]

الباب الخامس:

حذف باب (أعلم وأرى):

الفعل رأى يتعدّى إلى مفعولين، فلمّا زيدت عليه همزة التّعدية صار يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، (أرى علي زيدا عَمرا مسافرا)، وعلى هذا التّصوّر يقيس النّحاة (عمرا مسافرا)، ويقولون إنّ أصل المفعولين في باب أعلم وأرى مبتدأ وخبر، وهذا التّصوّر – حسب شوقي ضيف- انهار في باب ظنّ، ممّا يجعله منهارا كذلك في هذا الباب، ولهذا فهو يدعو إلى ضمّ أعلم وأرى إلى المفعول به.[41]

الأساس الثّاني:

-إلغاء الإعراب التقديريّ والمحلّي:

يقول شوقي ضيف إنّه أخذ قديما في وضع تصنيف جديد للنّحو يلغي فيه الإعراب التقديري والمحلّي؛ آخذا بآراء ابن مضاء القرطبي في كتابه (الردّ على النّحاة)، ودعوة اللّجنة التي شكّلتها وزارة المعارف لتيسير النّحو سنة: 1938، وذلك في الأسماء المقصورة والمنقوصة، مثل: (جاء الفتى)، فلا يُقال: الفتى فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة منع من ظهورها التعذّر[42]، ولا يقال في (جاء القاضي): القاضي فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة منع من ظهورها الثّقل، بل يُكتفى في مثل هذه الأسماء المقصورة والمنقوصة أن يقال فاعل فحسب.[43]

ومثل ذلك جملة: (هذا زيد)، فلا يقال في إعراب: هذا: مبتدأ مبني على السكون في محلّ رفع، بل يكتفى في مثله بأن يقال: هذا مبتدأ فحسب.[44]

بينما يقول الأنصاري: "وتقدّر الحركات الثّلاث في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو الفتى والمصطفى."[45]

كذلك دعا شوقي ضيف إلى إلغاء الإعراب المحلّي في الجمل، مثل ذلك جملة: (زيد يكتب الدّرس) فلا يقال: إنّ جملة (يكتب الدّرس) في محلّ رفع خبر لزيد، بل يكتفى بالقول إنّ الجملة خبر لزيد.[46]

-إلغاء تقدير متعلّق للظرف والجار والمجرور:

يذهب النحاة إلى أنّ جملة (زيد عندك)، وجملة (زيد في الدّرس)، أنّ الظّرف والجار والمجرور لا يكونان هما الخبر لزيد؛ وإنّما هما متعلّقان بمحذوف تقديره مستقرّ أو استقرّ، وهو الخبر، والأمر كذلك ينطبق إذا وقعا نعتا أو حالا، مثل: (هذه هرّة فوق السّطح)، و(هذه هرّة في الحديقة)، فكلمة فوق السّطح، وكذلك كلمة في الحديقة نعت لهرّة، لكنّ النّحاة يعلّقونهما بمحذوف تقديره مستقرّة، أو تستقرّ، وهو النّعت، وكذلك في مثل: (هذا زيد أمام الدّار) و(هذا زيد على الباب) فكلمتا أمام الدّار وعلى الباب في موقع حال، والنّحاة يقدّرون أنّهما متعلّقان بمحذوف تقديره مستقرّ أو يستقرّ، وهذا تكلّف حسب شوقي ضيف، مستندا إلى ابن مضاء القرطبي[47]، فيرى أنّ الظّرف، والجار والمجرور، هما اللذان يقعان خبرا أو نعتا أو حالا.[48]

-إلغاء عمل أن المصدريّة في المضارع مقدّرة:

يقول النّحاة في إعراب الفعل المضارع تشرب في جملة (لا تأكل السّمك وتشربَ اللّبن) إنّ (تشرب) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعيّة، وخطّأهم في ذلك شوقي ضيف، مؤكّدا مذهب ابن مضاء الذي يقول بأنّ هذا "تقدير لا دليل عليه، وهو محقّ في ذلك، ومصيب غاية الصّواب[49]، فالصّواب حسب شوقي ضيف أن يقال بأنّ الفعل المضارع منصوب مباشرة بعد هذه الحروف: (كي، لام التّعليل، لام الجحود، حتّى، أو، واو المعيّة، فاء السّببية) ولا داعي للقول بأنّه منصوب بأن مضمرة وجوبا أو جوازا.[50]

وذهب سيبويه إلى عكس ذلك: "اعلم أنّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أنْ"[51]

وقال ابن عقيل بأنّ جملة (لا تأكل السّمكَ وتشرب اللّبن) تحتمل ثلاثة أوجه:[52]

1-الجزم على التّشريك بين الفعلين، (لا تأكلِ السّمك وتشربِ اللّبن).

2-الرّفع على إضمار مبتدأ، (لا تأكلِ السمك وتشربُ اللّبن)، أي وأنت تشرب اللّبن.

3-النّصب على معنى النّهي عن الجمع بينهما، (لا تأكلِ السّمك وتشربَ اللّبن)، أي لا يكن منك أن تأكل السّمك وأن تشرب اللّبن، فينصب هذا الفعل بأن مضمرة.

-إلغاء العلامات الفرعيّة في الإعراب:

استند شوقي ضيف إلى قرار أصدره مجمع اللّغة العربية بالقاهرة سنة 1945، وأخذ العمل به سنة 1979، والّذي يقضي بإلغاء العلامات الفرعية في الإعراب، فحسب مذهب المجمع لا تنوب الفتحة عن الكسرة في الممنوع من الصّرف، ولا تنوب الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنّث السّالم المنصوب.[53]

ففي إعراب كلمة يوسف في جملة: مررت بيوسف، لا يقال يوسف اسم مجرور بالفتحة النّائبة عن الكسرة.

الأساس الثّالث:

-الإعراب لصحّة النّطق:

يرى شوقي ضيف أنّ" الإعراب ليس غاية في ذاته؛ بل هو وسيلة لصحّة النّطق، فإن لم يصحّح نطقا لم تكن إليه حاجة."[54]

وعلى هذا الأساس دعا شوقي ضيف إلى إلغاء إعراب مسائل كثيرة، منها:

-أنْ المخفّفة:

وردت في القرآن الكريم وقراءاته أفعال مضارعة جاءت قبلها أنْ السّاكنة النّون ولم تنصب، مثل قوله تعالى: (أفلا يرون أن لا يرجعُ إليهم قولا ولا يملكُ لهم ضرّا ولا نفعا)[55]، قال النحاة بأنّ (أنْ) في الآية مخفّفة من أنّ الثّقيلة أخت إنّ، ولم يجدوا لها اسما، فقالوا اسمها ضمير شأن محذوف[56]، ويقول شوقي ضيف عن هذا: (وهو تقدير أو تأويل بعيد)[57]، وحسب رأيه فإنّ (أنْ) في الآية الكريمة أداة ربط لا أكثر ولا أقلّ، وليست ناصبة ولا رافعة، ومثلها قوله تعالى: (فأوحينا إليه أن أصنع الفلك بأعيننا)[58]، ويرى شوقي ضيف أنّه ينبغي التخلّص من (أنْ) المخفّفة من (أنّ) الثّقيلة وما يتّصل بها من إعراب لا يفيد شيئا في صحّة النّطق، ومثلها (كأنْ) المخفّفة مثل قولهم: (كأن قد حدث)، فيبطل إعمالها، مثل(لكنْ) المخفّفة.[59]

-صيغة لا سيما: يرى شوقي ضيف أنّ صيغة (لاسيما) قد تكلّف النّحاة في إعرابها، وأعطوها عدّة أوجه للإعراب[60]، ففي مثل (أكثروا من الضّحك لا سيما خالد)، "فقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أنّ (سي) حال، وذهب ابن هشام في كتابه المغني إلى أنّ لا نافية للجنس، وسيّ اسمها، وما زائدة، وخالد وما بعدها مضاف إلى سيّ مجرور، أو مرفوع على أنّه خبر لمضمر محذوف أي لا سيما هو خالد، وذهب بعض النّحاة إلى أنّ (لا سيما) أداة استثناء، وما بعدها منصوب."[61]

والخلاصة التي وصل إليها شوقي ضيف بعد ذكر هذه الآراء هي أنّ ما بعد (لاسيما) يمكن أن يكون مجرورا أو منصوبا أو مرفوعا، فلمَ هذا العناء في الإعراب؟ لهذا ألغى إعراب لا سيما من كتابه.

-أدوات الاستثناء: يقول شوقي ضيف بأنّ النّحاة قد أسرفوا في إعراب بعض أدوات الاستثناء: (ما خلا، وماعدا، وما حاشا)، ففي مثل (حضر الطّلاب ما خلا حسينا)، يعربون ما خلا هكذا: ما: مصدريّة، وخلا: فعل ماض فاعله مستتر وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلام، وحسينا: مفعول به، وما المصدريّة وما بعدها في تأويل مصدر منصوب، واختلفوا في إعرابه هل هو: حال، أو ظرف؟ ورجّحوا أنّه حال، وهو رأي السيرافي.[62]

وهذا الإعراب لم يذكر فيه الاستثناء كما هو واضح، فما الفائدة من وضع (ما خلا) وأختيها في الاستثناء؟

والأفضل أن يقال (ما خلا) أداة استثناء، وما بعدها مستثنى.[63]

-كم الاستفهامية والخبرية:

دعا كذلك شوقي ضيف إلى حذف إعراب كم الاستفهاميّة والخبريّة، لأنّ إعرابها لا يفيد شيئا في صحّة نطقها، بالإضافة إلى كثرة إعرابها:[64]

إذ تعرب مبتدأ في جملة: (كم طالبا نجح؟)، ومفعولا به في مثل: (كم زهرة قطفت؟)، ومفعولا مطلقا في مثل: (كم جلسة جلست؟)، وظرفا في مثل (كم يوما حضرت؟)، ومجرورة في مثل (بكم بلدة مررت؟)، لهذا يقول شوقي ضيف ينبغي حذف إعراب كم الاستفهاميّة والخبريّة من كتب النّحو، ويكتفى ببيان أنّها استفهاميّة، أو خبريّة، والتّمييز بعد الأولى يكون منصوبا عادة، وبعد الثّانية يكون مجرورا.[65]

-إعراب أسماء الشّرط:

دعا شوقي ضيف إلى التّخلّي عن إعراب أسماء الشّرط، ومردّ ذلك اختلاف النّحاة في إعرابها، فإعراب (من) في جملة: من يزرني أكرمه، مبتدأ، ويختلفون في الخبر، هل هو فعل الشّرط أم جواب الشّرط، أم هما معا؟[66]

كذلك اختلاف إعراب ما الشّرطيّة باختلاف مواقعها، وأيّ تعرب بحسب ما تضاف إليه، فهي مفعول به في مثل: (أيّ كتاب تدرس أدرس)، ومفعول مطلق في مثل: (أيّ عمل تعمل أعمل)، وظرف زمان في مثل: (أيّ يوم تذهب اذهب)، ورأي شوقي ضيف أنّ إعراب أسماء الشّرط لا يفيد النّطق الصّحيح أيّ فائدة، لذا الرّأي عنده ألّا تعرب أسماء الشّرط.[67]

الأساس الرّابع:

-وضع ضوابط وتعريفات دقيقة:

رأى شوقي ضيف أنّ بعض أبواب النّحو لم يُتح لها أن تُعرّف تعريفا سديدا، لذا اقترح على مجمع اللّغة العربية بالقاهرة سنة 1977 مشروعا لوضع منهج جديد للنّحو العربيّ لتيسيره، فبالإضافة إلى الأسس الثّلاثة السّابقة، أضاف أساسا رابعا وهو وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لبعض أبواب النّحو[68]، مثل المفعول المطلق، والمفعول معه، والحال.

فيعلّق على تعريف ابن هشام للمفعول المطلق في كتابه (أوضح المسالك) حيث قال هو: "اسم يؤكّد عامله، أو يبيّن نوعه، أو عدده، وليس خبرا ولا حالا"[69] يقول شوقي ضيف بأنّ جمع الخبر والحال معه في هذا التّعريف يؤكّد أنّ دلالته كانت غير واضحة على الأقلّ في ذهن بعض النّحاة، لأنّ للخبر والحال دلالة تخالف دلالة المفعول المطلق مخالفة جوهريّة، ثمّ يذكر شوقي ضيف التفريعات الكثيرة التي ذكرها النّحاة للمفعول المطلق والتي لم يعبّر عنها تعريفه، فهو مؤكّد لعامله، ومبيّن لنوعه، ومبيّن لعدده، وقد ينوب عنه مرادفه مثل(جلس قعودا)، وصفته مثل(قرأ كثيرا)، وينوب عنه اسم الإشارة (فهّمه ذلك الفهم)، وينوب عنه ضميره، وينوب عنه العدد، وتنوب عنه آلته، وينوب عنه كلّ وبعض حين يضافان إلى المصدر، ويقول شوقي ضيف بأنّ هذه الصّيغ التي يقول النّحاة إنّها تنوب عن المفعول المطلق لا يتضمّنها التّعريف الذي وضعه ابن هشام، ويعرض علينا تعريفا آخر وهو: "المفعول المطلق اسم منصوب يؤكّد عامله أو يصفه أو يبيّنه ضربا من التّبيين"[70] ويعلّق شوقي ضيف على قوله (يبيّنه ضربا من التّبيين) بأنّه تدخل في هذه الكلمة جميع الصّيغ التي تنوب عن المفعول المطلق.[71]

الأساس الخامس:

من بين الأسس التي اعتمدها شوقي ضيف في سبيل تجديد النّحو قام بحذف زوائد كثيرة، منها:[72]

-حذف شروط اشتقاق اسم التّفضيل، وشروط فعل التّعجب، وتمّ عرضهما في باب التّمييز.[73]

-وحذَف من باب التّصغير شروط صيغه، وقواعده العسيرة، وأمثلتها التي لا تستعمل اليوم، مثل: تصغير ريح، ومعاوية، واثنتين[74]...

-وحذف قواعد النّسب، واكتفى بتعريفه أنّه يتكوّن بإلحاق ياء مشدّدة في آخر الاسم، ورأى أنّ تلك الشّروط والقواعد إنّما تُحشى بها كتب النّحو دون حاجة أو فائدة في صحّة تعبير مستخدم[75].

-وحذف من باب المبتدأ والخبر أحوال التّقديم والتّأخير، وعرضها في باب التّقديم والتّأخير، وأكثر أحوال حذف المبتدأ وحذف الخبر، وعرضها في باب الذّكر الحذف.[76]

الأساس السّادس:

-إضافات متنوّعة:

أضاف شوقي ضيف بعض المسائل التي رآها ضرورية لتوضيح الصّياغة العربية في نفس دارس النّحو منها:[77]

- قواعد نطق الحروف، وصفاتها، وهذا أخذه من علم التّجويد، وحركات الحروف، وما يداخلها من تشديد وتنوين، ومدّ وإدغام، وإبدال، وألف الوصل وألف القطع، والغاية من ذلك –حسب رأيه-خدمة النّطق السّليم.[78]

- أضاف جداول لتصريف الفعل مع الضّمائر، وأخرى لتصرف المضارع والأمر مع نون التّوكيد، ومردّ ذك تذليل ما يداخل هذين التّصريفين، وأضاف بيانا يفصّل أنواع الحروف في اللّغة العربية، وبسط القول في تاء التّأنيث اللّفظي ودلالاته المتنوّعة، وأضاف عند حديثه عن الجمع كلمة عن اسم الجمع واسم الجنس الجمعي لإبراز الفروق بينها وبين الجمع.[79]

خاتمة:

نخلص من هذا إلى أنّ إحساس اللّغويين بضرورة تيسير النّحو العربيّ وإصلاحه بدأ في وقت مبكر مع ظهور كتاب سيبويه، ثمّ توالت المجهودات، والملاحظ أنّ المسائل التي دعوا إلى إصلاحها كانت متعدّدة، فابن مضاء القرطبي دعا إلى إلغاء بعض المسائل من النّحو العربيّ كالعوامل والعلل، أمّا مصطفى إبراهيم فقد دعا إلى إعادة النّظر في بعض الحدود، كحدّ النّحو، وعدم الاكتراث بالعوامل الّتي تدلّ على تأثّر النّحاة بالفلسفة الكلاميّة، وإلغاء العلامات الفرعية من الإعراب، وأمّا شوقي ضيف فيظهر أنّه تأثّر بأقوال ابن مضاء القرطبي عند تحقيقه لكتاب الرّدّ على النّحاة، فدعا إلى تجديد النّحو معتمدا على ستّة أسس، وهي إعادة تنسيق أبواب النّحو، وإلغاء الإعراب التّقديري والمحلّي، والإعراب لصحّة النّطق، ووضع ضوابط وتعريفات دقيقة، وحذف زوائد كثيرة، وإضافة بعض المسائل.

---

[1] –سورة التّوبة، الآية: 03.

[2] –ينظر نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، الطّبعة الخامسة، 2017، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص ص: 15–16.

[3] –ينظر الاقتراح، جلال الدّين السّيوطي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ص: 152، وينظر نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، ص: 15.

[4] –ينظر نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، ص: 49.

[5] –النّحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، الجزء الأوّل، ص: 4.

[6] –ابن مضاء القرطبي : (513هـ–592هـ/1119م–1196م) هو أحمد بن عبد الرّحمن بن محمّد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللّخمي اي الجماعة أبو العبّاس وأبو جعفر الجيّاني القرطبي، ولد بقرطبة، أحد من ختمت به المائة السّادسة من أفراد العلماء، أخذ عن ابن الرمّاك كتاب سيبويه تفهّما، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النّحوية واللّغويّة والأدبيّة ما لا يحصى، وكان له تقدّم في علم العربيّة، ولي قضاء فاس وغيرها، كان مقرئا مجوّدا ومحدّثا مكثرا، واسع الرّواية، مات بإشبيلية، من مصنّفاته: المشرق في النّحو، الرّدّ على النّحويين، تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان. بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، للحافظ جلال الدّين السّيوطي، تحقيق: محمّد عبد الرّحيم، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى، 2005، ص: 271–272.

[7] –ينظر الردّ على النّحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدّكتور شوقي ضيف، الطّبعة الرّابعة، 2020، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص: 72.

[8] –كتاب التّعريفات، السيّد الشّريف علي بن محمّد الجرجانيّ، دار الإيمان للطّبع والنّشر والتّوزيع، سنة الطّبع: 2004، إسكندريّة، مصر، ص: 161.

[9] –الخصائص، عثمان بن جنّي، تحقيق: محمّد علي النجار، المكتبة العلميّة، سنة اطّبع: 1952، ج: 1، ص: 109.

[10] –ينظر الردّ على النحاة، ص: 76.

[11] –الخصائص، ج :1، ص: 110.

[12] –ينظر الاقتراح، ص ص: 111–112.

[13] –ينظر الردّ على النّحاة، ص: 130.

[14] –ينظر نفسه، ص:130.

[15] – إبراهيم مصطفى: عالم بالنّحو، من أعضاء مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ابتدأ دراسته في الأزهر وتخرّج بدار العلوم، وعمل مدرّسا فأستاذا للأدب العربيّ في جامعة الإسكندرية فعميدا لكليّة دار العلوم، صنّف: إحياء النّحو، تحقيق سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، وإعراب القرآن للزّجاج. معجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة، اعتنى به وجمعه وأخرجه: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الأولى، 1993، ج:1، ص: 72.

[16] –ينظر إحياء النّحو، إبراهيم مصطفى، تصحيح وترتيب: محمّد أفندي مصطفى الفقيه، الطّبعة الثّانية، 1992، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر بالقاهرة، القاهرة، مصر، ص: 1.

[17] –ينظر نفسه، ص: 31.

[18] –ينظر نفسه، ص: 50.

[19] –ينظر نفسه، ص: 50.

[20] –ينظر نفسه، ص: 108.

[21] –شوقي ضيف: (1910–2005) أكاديمي مصري ولد ببلدة أولاد جمام بمحافظة دمياط، حفظ القرآن الكريم ثمّ التحق بالمعهد الدينيّ عام 1920، حصل على شهادة الدكتوراه عام 1942 وكان موضوعها (الفنّ ومذاهبه في الشّعر العربيّ) بإشراف طه حسين، عمل محرّرا بمجمع اللّغة العربية، ثمّ رئيسا لاتّحاد المجامع اللّغويّة العربيّة عام 1996، من مؤلّفاته: تاريخ الأدب العربيّ في عشرة مجلّدات، له أكثر من أربعين كتابا في الدّراسات الأدبية مثل: التّطوّر والتّجديد ف الشّعر الأمويّ، شوقي شاعر العصر الحديث، مع العقاد، البلاغة تطوّر وتاريخ، وفي مجال الدّراسات النّحويّة له: المدارس النّحويّة، تجديد النّحو، نال العديد من الجوائز من أهمّها: جائزة الدّولة التّقديريّة في الآداب عام 1979، وجائزة الملك فيصل العالمية للأدب العربيّ عام 1973، وجائزة مبارك في الآداب عام: 2003. قاموس الأدب العربيّ الحديث، إشراف وتحرير: د. حمدي السكوت، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، طبع سنة: 2015، ص: 379.

[22] –ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف : محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع للنّشر والتّوزيع والتّصدير، القاهرة، مصر، الجزء الأوّل، ص: 122.

[23] –تجديد النحو، د. شوقي ضيف، الطّبعة السّادسة، 2013، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص: 12.

[24] –النّحو الوافي، الجزء الأوّل، ص: 543.

[25] – ينظر تجديد النّحو، ص: 12، وينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للأنصاري، ومعه مصباح السّالك إلى أوضح المسالك، تأليف بركات يوسف هبود، راجع الكتاب وصحّحه وصنع فهارسه: يوسف الشّيخ محمّد البقاعي، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، طبع سنة 2000، بيروت، لبنان، الجزء الأوّل، ص: 227. وينظر حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشّواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرّؤوف سعد، المكتبة التّوفيقيّة، الجزء الأوّل، ص: 357.

[26] –ينظر تجديد النحو، ص: 13.

[27] –كتاب سيبويه، تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، 1966، الطّبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، الجزء الأوّل، ص: 45.

[28] –كتاب سيبويه، الجزء الأوّل، ص: 46.

[29] –ينظر تجديد النّحو، ص: 14.

[30] –ينظر كتاب سيبويه، الجزء الأوّل، ص: 57. وينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، الجزء الأوّل، ص: 140.

[31] –ينظر كتاب سيبويه، الجزء الأوّل، ص: 57.

[32] – سورة ص، الآية: 03.

[33] –ينظر تجديد النّحو، ص: 15.

[34] –ينظر تجديد النّحو، ص: 15.

[35] –ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، الجزء الأول، ص: 149.

[36] –ينظر تجديد النحو، ص ص: 15–16.

[37] –ينظر نفسه، ص: 16.

[38] –ينظر نفسه، ص: 16.

[39] –ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الجزء الثّاني، ص: 28.

[40] –ينظر تجديد النّحو، ص: 17.

[41] –ينظر نفسه، ص ص: 17–18.

[42] –ينظر نفسه، ص: 23.

[43] –ينظر نفسه، ص: 23.

[44] –ينظر نفسه، ص: 23.

[45] –أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الجزء الأوّل، ص: 96.

[46] –ينظر تجديد النحو، ص ص: 23–24.

[47] –كتاب الردّ على النّحاة، لابن مضاء القرطبي، نشره وحقّقه: الدّكتور شوقي ضيف، دار الفكر العربي، الطّبعة الأولى: 1947، القاهرة، مصر، ص: 99.

[48] –ينظر تجديد النّحو، ص ص: 24– 25.

[49] –المصدر نفسه، ص: 25.

[50] –ينظر المصدر نفسه، ص: 25.

[51] –كتاب سيبويه، الجزء الثّالث، ص: 28.

[52] –ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، الجزء الرّابع، ص: 9.

[53] –ينظر تجديد النحو، ص ص: 25–26.

[54] – المصدر نفسه، ص: 26.

[55] –سورة طه، الآية: 89.

[56] –ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الجزء الرّابع، ص: 152. ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، الجزء الأوّل، ص: 177.

[57] – تجديد النّحو، ص: 27.

[58] – سورة المؤمنون، الآية: 27.

[59] –ينظر تجديد النّحو، ص: 27.

[60] –ينظر المصدر نفسه، ص: 27.

[61] – المصدر نفسه، ص: 27.

[62] –ينظر المصدر نفسه، ص ص: 27–28.

[63] –ينظر المصدر نفسه، ص: 28.

[64] –ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الجزء الرّابع، ص ص: 254–255.

[65] –ينظر تجديد النّحو، ص: 29.

[66] –ينظر المصدر نفسه، ص: 29.

[67] –ينظر المصدر نفسه، ص: 30.

[68] –ينظر المصدر نفسه، ص: 30.

[69] –تجديد النّحو، ص: 30، وينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الجزء الثّاني، ص: 181.

[70] –تجديد النّحو، ص: 31.

[71] –ينظر المصدر نفسه، ص: 31.

[72] –ينظر المصدر نفسه، ص ص: 34–35.

[73] –ينظر المصدر نفسه، ص: 34.

[74] –ينظر المصدر نفسه، ص: 35.

[75] –ينظر المصدر نفسه، ص: 35.

[76] –ينظر المصدر نفسه، ص: 35.

[77] –ينظر المصدر نفسه، ص ص:41–42.

[78] –ينظر المصدر نفسه، ص ص: 41–42.

[79] –ينظر المصدر نفسه، ص : 42.